واقع استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C'S في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية"

"دراسة حالة الإدارة العامة مصرف الوحدة"

إعداد

الأستاذ/ محمد أصميدة أحمدي محمد بوعظمات

محاضر جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد – فرع الأبيار

Mohmed0923724117@gmail.com

الأستاذ/ فوزي سعد نجم البوري

أستاذ مساعد جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد – فرع الأبيار

الأستاذ / المبروك خالد محمد

محاضر مساعد جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد – فرع الأبيار

العدد الثالث عشر – يوليو – 2023 م

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية، وتكون مُجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة فاقتصرت على (مصرف الوحدة) وتم اختيار الموظفين بإدارتي الائتمان والمخاطر بمصرف الوحدة وفروعه والبالغ عددهم (80) موظفاً، ونظراً لصغر حجم عينة الدراسة تمّ استخدام أسلوب المسح الشامل، لضمان نتائج أقرب وأكثر قابلية للتعميم، ولتحقيق هدف الدراسة تمّ تصميم وتطوير استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد العينة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد دراسة الظاهرة كمّا توجد في الواقع. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تستخدم نموذج الجدارة الائتمانية C's18 في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية. ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة هو ضرورة التركيز أكثر بتطبيق هذا النموذج في كافة المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الجدارة الائتمانية 18C's، التسهيلات الائتمانية، المصارف التجارية.

Abstract:

The study aims to examine the extent to which the creditworthiness model C's18 was used in making the decision to grant credit facilities of commercial banks in Libya , and the study population consisted of Libyan commercial banks, the study sample was limited to (Wahda Bank in Libya) and the employees were selected in the credit and risk departments of the Wahda Bank in Libya and its branches The study sample consisted of 80 employees who work in credit and risk managementFor this reason, and due to the small size of the study sample, a comprehensive survey method was used, to ensure results closer and more generalizable, To achieve the aim of the study, a questionnaire was designed and developed for the purpose of collecting data from the sample, and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data using descriptive analysis that relies on studying the phenomenon as it exists in reality. One of the most important findings of this study is that the Libyan commercial banks under study use the 18C's creditworthiness model in deciding to grant credit facilities. Among the most important recommendations of this study is the need to focus more on applying this model in all Libyan commercial banks.

Key words: 18 C's creditworthiness; credit facilities; commercial banks.

1. المقدمة:

تُشكل نماذج الجدارة الائتمانية شكلاً متطوراً من أشكال التحليل الائتماني الذي يهدف إلى دراسة مختلف جوانب العميل، وذلك بغية التعرف على الجوانب التي قد تقود الى تعثر العميل مستقبلاً في سداد الائتمان الممنوح له، وقد تطورت هذه النماذج تاريخياً، ونتيجة الدراسات معمقة من نماذج بسيطة تتضمن ثلاثة متغيرات الى نماذج أكثر شمولاً وصلت في عدد متغيراتها الى ثمانية عشر متغيراً، وذلك في سبيل الإحاطة الأكبر بظروف العميل وتجنب المخاطر التي تقع مستقبلاً وتقود إلى التعثر، وذلك كون الهدف الرئيس لدراسة الجدارة الائتمانية يكمن في التعرف على إمكانية العميل المستقبلية على سداد الائتمان الممنوح وفوائده[1].

أن اهتمام المصارف التجارية بعوامل الجدارة الائتمانية قبل اتخاذ أي قرار ائتماني يعتبر من أهم الأمور، لكون منح الائتمان بدون أسس علمية يصاحبه الكثير من المخاطر، حيثُ أن المصرف أمامه قرارين اما أن يقرر عدم منح الائتمان وهذا يؤدي إلى فقدان أرباح متوقعة أو أن يقرر منح الائتمان ولكن تكون هناك مخاطر خسارة المبلغ المقترض، لهذا السبب تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للعميل حتى تكون المخاطر عند أدنى حد لها، وذلك بالاستعانة بمجموعة من المعايير والنماذج المساعدة على تقدير الجدارة الائتمانية.

2. مشكلة الدراسة:

باتت البنوك في جميع انحاء العالم تركز على بناء سياسات ائتمانية سليمة، لكي تسترشد بها مختلف المستويات الإدارية للبت في طلبات الائتمان المقدمة، وتمكنها من تخفيف المخاطر المحيطة بالائتمان، لذلك تؤدي معايير الجدارة الائتمانية دورا مهما في تزويد المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية بالمعلومات المالية الدقيقة والمبسطة والتي تمكنهم من الاستفادة منها في تأسيس قراراتهم الاستثمارية والتقييم الصحيح للأخطار[2]. تنبع مشكلة هذه الدراسة في منح التسهيلات الائتمانية للعملاء دون إجراء دراسة لهذا العميل، ومدى قدرة وجدارة العميل الائتمانية، ومن هنا تحدث مشاكل والمخاطر في حالة تعثر العميل مستقبلاً في سداد قيمة الائتمان الممنوح له، وهو ما يتطلب على إدارة الائتمان والمخاطر ومتخذي القرار الائتماني الألمام بكافة العوامل والمعايير ونماذج الجدارة الائتمانية للحد من المخاطر المتوقعة، حيثُ تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هو مفهوم نموذج الجدارة الائتمانية في الادب المالي؟
- ماذا يقصد بنموذج الجدارة الائتمانية 18C's؟
- ما واقع استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية؟

3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الجدارة الائتمانية.
- التعرف على نموذج الجدارة الائتمانية C's18، وترتيب معايير هذا النموذج وفق أهميتها النسبية من وجهة نظر أفراد العينة محل الدراسة.
- التعرف على أثر هذه المعايير على القرار منح الائتمان.
- تحديد مدى قدرة المقترضين على التسديد في المستقل.
- معرفة مدى قيام المصارف التجارية الليبية بدراسة الثمانية عشر متغير لنموذج 18C's لتقييم العميل قبل منح الائتمان.

4. فرضيات الدراسة:

استناداً على ما ورد في مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"يستخدم نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية"

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم تقسيم الثماني عشر متغيرات لنموذج الجدارة الائتمانية 18C's إلى خمس فرضيات فرعية حيث أن الفرضية الأولى تشمل أربعة متغيرات، والفرضية الثانية تشمل أربعة متغيرات، والفرضية الثالثة تشمل أربعة متغيرات، والفرضية الرابعة تشمل أربعة متغيرات، والفرضية الخامسة تشمل متغيرين، وتمّ صياغة الفرضيات الفرعية كمّا يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يقوم المصرف بالدراسة والبحث في المتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يقوم المصرف بالتركيز على المتغيرات المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** يقوم المصرف بالاهتمام بمتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توصية دراسة العمار وقصيري[3] باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في المصارف التجارية قبل منح أي تسهيلات ائتمانية، بالرغم من كونه نموذجاً وصفيا وذلك نظراً لشموليته وإحاطته بعدد كبير من المتغيرات لغرض دراسة الجدارة الائتمانية لعملاء المصارف، وكون هذا النموذج يتلاءم مع بيئة التطبيق وأكثر النماذج احاطه بالعوامل المالية والشخصية للعميل المقترض، وكذلك تركز على نشاط مهم من أنشطة المصارف وهو الائتمان حيث يشكل مصدر الربح الأول والاساسي لها، كمّا يمثل أخطر العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف والمصدر الرئيسي لموارده، وأيضاً نماذج الجدارة الائتمانية هي أسلوب جديد مستخدم على نطاق واسع في تقييم عملاء القروض والتسهيلات المصرفية في المصارف التجارية الرائدة عالمياً، كمّا أن هذه النماذج في تطور مستمر من حيث المتغيرات التي يتضمنها كل نموذج، والتي من خلالها يتم تلافي حالات القصور في النماذج السابقة، وكذلك تكمن الأهمية هذه الدراسة في عرض الادب المعرفي والفكري عن معايير الجدارة الائتمانية 18C's ، وندرت البحوث والدراسات بهذا النموذج على مستوى ليبيا، وهي تعتبر على حسب علم الباحثين الدراسة الأولى على مستوى ليبيا بهذا العنوان، وايضاً لتعزيز الإسهامات المعرفية حول استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18 C's في اتخاذ قرار منح الائتمان، ومدى أهمية استخدام هذا النموذج في للمصارف وانعكاسها للخدمات التي تقدمها للعملاء.

6. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة من العاملين بمصرف الوحدة، كون هذا المصرف من أكبر وأكثر المصارف انتشاراً في ليبيا. وبالنسبة لمتغيرات الدراسة تتكون من متغيرين همّا: المتغير المستقل: نموذج الجدارة الائتمانية 18C's والمتمثلة في ثمان عشر متغير مقسمة على خمس فرضيات، وأمّا المتغير التابع: قرار منح الائتمان.

7. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها العديد من الدراسات للوصول إلى مشكلة الدراسة، فيمّا يلي مجموعة من الدراسات السابقة للتعرّف على أهم نتائجها:

- **هدفت دراسة عابد وصابرينة (2018)**[4]: إلى تحديد أثر معايير ومؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني في المصارف الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل من حيث: شخصيته، قدرته، راس ماله،

الضمانات المقدمة، والظروف المحيطة به، وبين القرار الائتماني، وأن المصارف الجزائرية تستخدم فعلاً هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني، مع اختلاف الأهمية النسبية لها.

- **هدفت دراسة العمار وقصيري (2015)**[5]: إلى دراسة الجدارة الائتمانية لعملاء الائتمان والتعرف على الجوانب التي قد تقود الى تعثر العميل مستقبلاً في سداد الائتمان الممنوح وأعبائه، وما يتطلب تحديداً مسبقاً للعوامل المؤثرة فيها، وذلك في سبيل تجنب المخاطر التي قد تقع مستقبلاً وتقود إلى التعثر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تحليل عوامل الجدارة الائتمانية إلى عوامل شخصية كالسمعة العلاقة مع المصرف المقُرض والمصارف الأخرى، والعلاقة مع الجهات السيادية، وعوامل مالية كدراسة القوائم والنسب المالية والتنبؤ بالفشل المالي.
- **هدفت دراسة محمود وعبدالهادي (2015)**[6]: إلى التعرف على الفروق بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية حول دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل واهميتها النسبية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، بالإضافة إلى الفروق بين صلاحيات الفروع في اتخاذ قرار الائتمان، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع معايير نموذج 5Cs مهمة في اتخاذ القرار الائتماني، ولكن تختلف أهميتها بين المصارف التجارية العامة والخاصة باستثناء معيار الضمان، حيث أن المصارف الخاصة تضع أوزاناً أكبر لهذه المعايير، كما يعاني النوعان من المصارف من المركزية في اتخاذ القرار الائتماني وتقييد صلاحيات الفروع في التعامل مع ملفات الإقراض.
- **هدفت دراسة العمار وقصيري (2014)**[7]: إلى التعرف على إمكانية العميل المستقبلية في سداد الائتمان الممنوح وفوائده، وقدمت العديد من نماذج الجدارة الائتمانية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن يتلائم نموذج الجدارة الائتمانية مع بيئة التطبيق، وأن يكون النموذج محيطاً بالعوامل المالية والشخصية للعميل المقترض، وأن أكثر نماذج الجدارة الائتمانية إحاطةً بهذه العوامل هو نموذج 18C's.
- **هدفت دراسة الدباس (2013)**[8]: إلى التعرف على تجربة المصارف الخاصة السورية فيما يخص تمويل الشركات والافراد وآلية صنع القرار الائتماني، وكذلك التعرف على أدوات التحليل المالي وأهم النسب المالية المستخدمة في تحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وتوصلت الدراسة إلى أن القرار الائتماني في المصارف الخاصة في سورية يعتمد على جملة من العوامل والأدوات سواء المالية منها والمتمثلة بالتحليل المالي وتحليل النسب المالية أو تلك العوامل المتعلقة بالعميل والقطاع والظروف المحيطة بالعميل، إذ تختلف أهمية كل عامل تبعاً لحجم وطبيعة أنشطته وأعماله وبالتالي فالمصارف السورية الخاصة لا تعتمد بشكل كلي على نوع واحد من العوامل.

- **هدفت دراسة Fredrick Robert (2012)**[9]: إلى تحديد آثار المخاطر الائتمانية على منح الائتمان وتقييم تأثير تحليل عوامل الائتمان على محفظة الإقراض، ودراسة وتحليل العوامل التي تساعد على تخفيض المخاطر على منح القروض، والمحافظة على نسبة جيده للسداد إلى اجمالي القروض الممنوحة، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن هناك تأثير كبير لعمل إدارة المخاطر على محفظة القروض، باستثناء خطر التقييم الذي لم تجد له تأثير كبير على محفظة الاقتراض، كما أن اغلب مؤسسات الإقراض اعتمدت إلى حد كبير على ممارسات إدارة المخاطر كوسيلة لإدارة المحفظة لديها.
- **هدفت دراسة Gapko and Smid (2012)**[10]: إلى تقديم نموذج مطور لتقييم المخاطر الائتمانية بوصف كلاً من نسبة التعثر ونسبة الخسارة الناجمة عن التعثر في آن واحد، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح نموذج جديد لقياس مخاطر الائتمان يعمم بشكل أكبر على أسلوب معدل العائد الداخلي المنصوص عليه في اتفاقية بازل 2، إذ تم توسيع اطار النموذج الأصلي بحيث يأخذ بالاعتبار القروض المتعثرة والخسائر الناجمة عنها، وأيضاً توصلت إلى أن الاطار التنظيمي الحالي قد يبالغ في خسائر الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع متطلبات رأس المال وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.
- **هدفت دراسة عباد والرشدان (2010)**[11]: إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المعروفة بمنظومة 5Cs المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية، وأظهرت النتائج إلى أن إدارة القروض في البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلا هذه المؤشرات التقييمية، وتختلف الأهمية النسبية لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني، كما تبين نتيجة التحليل الاحصائي أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الجدارة الائتمانية لتقييم العميل من حيث: شخصيته، قدرته على السداد، رأس ماله والضمانات المقدمة والظروف المحيطة بالعميل، وبين قرار منح الائتمان للعميل.
- **هدفت دراسة Yeung (2009)**[12]: إلى الكشف عن محددات عملية الإقراض في البنوك التجارية العامة في أعظم أربع مدن في الصين، وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج 5Cs هي من النماذج والطرق المستخدمة في البنوك التجارية العامة منذ عام 2003، كما أن البنوك تضع وزناً أكبر على معيار القدرة على السداد للقرض بالإضافة الى وجود المركزية في اتخاذ القرارات للقروض ذي الأحجام الكبيرة في المقرات الرئيسية.
- **هدفت دراسة عيسى (2004)**[13]: إلى معرفة مدى التزام المصارف الفلسطينية محل الدراسة بتطبيق معايير الائتمان المتعارف عليها عالمياً، وأثر تلك المعايير على السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية،

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لكل العوامل في السياسة الائتمانية بشكل متفاوت على اتخاذ القرارات الائتمانية.

- **هدفت دراسة Jacobson and Kasper(2003)**[14]: معرفة مدى أهمية المعلومات الشخصية لتقدير المخاطر قبل اتخاذ القرار الائتماني، وتوصلت الدراسة من تحليل عينة محل الدراسة من المجتمع السويدي أنه بالإمكان تخفيض درجة المخاطرة إلى أقل من 20% في حالة الاهتمام بالمعلومات الشخصية للعميل الطالب للائتمان.
- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تميزت هذه الدراسة بأنها الدراسة المنفردة على –حسب علم الباحثين –التي تبحث في مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج 18C'sفي اتخاذ قرارات الائتمان في المصارف بليبيا. حيث لاحظ الباحثين ان معظم الدراسات السابقة لم تتطرق الى ربط نموذج الجدارة الائتمانية C's18 في اتخاذ قرار منح الائتمان وانما درست وبحثت نماذج أخرى مثل (C's3–C's4– C's5– P's5– P's5 – C's6–PRISM– C's7–C's8) وأيضا يعتبر نموذج C's18 أكثر شمولا من باقي النماذج بالإضافة الى اختلاف عينة الدراسة.

8. الإطار النظري:

8.1 مفهوم الائتمان:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد كما عرّفه الجزراوي والنعيمي على الإقراض، واصطلاحاً: "هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها"[15]. وقد عرف الموسوي الائتمان المصرفي بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"[16]. يمكن القول بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لزبونه، في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدام في أغراض محددة، ويتم السداد فيها بشروط محدودة، مقابل عائد مالي متفق عليه، وتقديم ضمانة تضمن للمصرف استرداد أمواله، إذا ما توقف الزبون عن السداد"[17].

8.2 أدوات الائتمان المصرفي:

تتعدد أدوات الائتمان وتتنوع باتساع نطاق التعامل به ومن بين هذه الأدوات هي: الاتفاق الشفهي، سجلات المتعاملين بالائتمان، والوسائل الكتابية[18].

8.3 أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يستند إلى عدد من القواعد والأسس المستقرة والمتعارف عليها كما أشار لها [19] وهي:

- **الأمان:** حيث يقوم المصرف باستخدام أموال المودعين عند منح الائتمان وعليه أن يقوم بإعادة سدادها عند الطلب.
- **تحقيق الربح:** يهدف المصرف أساساً إلى تعظيم الربحية وذلك من خلال حسن استخدام أموال المودعين والعمل على تقليل المخاطر والخسائر لزيادة رقم الربح.
- **السيولة:** حيث يتوقع دائماً أن يقوم المصرف بمنح القروض التي تعتبر مرغوبة الاستخدام من وجهة نظر المجتمع والدولة أي توفير فرص استثمارية أكثر.

8.4 أنواع أو تصنيف الائتمان المصرفي:

يمكن تصنيف الائتمان إلى التصنيفات التالية:

- **من حيث الفترة الزمنية** كمّا بينت دراسة انجرو[20]: تم تقسيم الائتمان إلى: (الائتمان قصير الاجل – والائتمان متوسط الاجل – والائتمان طويل الاجل).
- **من حيث المستفيد منه** كمّا أشارت لها دراسة النعيمي[21]: تم تقسيم الائتمان إلى: (الائتمان الخاص – الائتمان العام).
- **من حيث نوع الضمان** كمّا بينت دراسة حابس[22]: تم تقسيم الائتمان إلى: (الائتمان مقابل أوراق مالية –الائتمان مقابل أوراق تجارية – الائتمان مقابل بضائع – الائتمان مقابل رهن عقاري).
- **من حيث الغرض** كمّا أشار اليها[23]: تم تقسيم الائتمان إلى: (الائتمان الاستثماري، والائتمان التجاري، والائتمان الاستهلاكي).

8.5 مفهوم المخاطر الائتمانية:

يقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وعليه فأن تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن تتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة ويتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض بعد منحها وذلك لتحصيلها في مواعيد الاستحقاق[24].

8.6 مصادر المخاطر الائتمانية:

تنشأ هذه المخاطر كمّا أشارت لها كل من دراسة Koch and Scott [25]، ودراسة عثمان[26]، من عدة عوامل أهمّها:

- المصرف الذي يقرض في مناطق محددة أو التركيزات الائتمانية.
- نقص عمليات تنوع المحفظة الائتمانية.
- البنوك التي تواجه نمو في محافظها الائتمانية تواجه مخاطر ائتمانية عالية.
- التحليل الائتماني ومراجعة الإجراءات أقل صرامة.

8.7 الجدارة الائتمانية:

يمكن القول بأنها" قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين أو مخاطر عدم السداد للمقرضين من الوفاء بالتزاماتها"[27].

تطور مفهوم الجدارة الائتمانية تبعاً لزيادة عدد متغيراتها الذي مر بمراحل متعددة، إذ شكلت كل مرحلة جديدة زيادةً في عدد المتغيرات التي يتوجب دراستها وصولاً إلى تقييم أكثر دقةً للجدارة الائتمانية للعملاء، وفيما يلي عرض لأسماء هذه النماذج كما أشارت لها كل من.دراسة العمار وقصيري[28]، ودراسة Carey [29]، حسب ترتيب تطورها:

- **نموذج 3C's:** يسمى هذا النموذج بالسمات الثلاثة للائتمان ويتكون هذا النموذج من ثلاث متغيرات وهي: الصفات الشخصية، ورأس المال، والمقدرة على السداد.
- **نموذج 4C's:** يسمى هذا النموذج بالسمات الأربعة للائتمان بتوسع عوامل مكونات الجدارة الائتمانية بإضافة معيار الظروف عن النموذج السابق ويتكون هذا النموذج من أربع متغيرات وهي: المقدرة على السداد، رأس المال، الظروف، الصفات الشخصية.
- **نموذج 5C's:** يسمى نموذج السمات الخمسة للائتمان وهي من النماذج الأكثر شيوعاً في مجال تحديد الجدارة الائتمانية فالبنوك، حيث أضاف هذا النموذج عامل الضمانات عن النموذج السابق، ويتكون هذا النموذج من: (الشخصية، المقدرة على الدفع، رأس المال، الظروف المحيطة، الضمانات).
- **نموذج 5P's:** هو نموذج مشابه لنموذج 5C's ويسمى بالنموذج السمات الاحترافية الخمسة، ويختلف عن النموذج السابق بإضافة عامل الغاية محل عامل رأس المال ويتكون هذا النموذج من: العميل، والغاية، السداد، الحماية، النظرة المستقبلية.

- **نموذج PRISM:** هو نموذج مشابه لنموذجي 5C's و5P's ويتكون من خمس عوامل وهي: النظرة المستقبلية، القدرة على السداد، الغاية من الائتمان، الضمانات، الإدارة.
- **نموذج 6C's:** نتيجة لقصور نماذج السابقة فقد ظهرت نماذج جديدة تضيف عوامل أخرى ومنها نموذج 6C's ويسمى نموذج السمات الستة، ومقارنة بنموذج 5C's فأن هذا النموذج أضاف معيار جديد وهو الرقابة ويتكون هذا النموذج من: الشخصية، المقدرة على الدفع، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، والرقابة.
- **نموذج 7C's:** يسمى هذا النموذج بالسمات السبعة فأن هذا النموذج يضيف معياراً جديداً عن النموذج السابق وهو دراسة التدفقات النقدية ويتكون من: الشخصية، المقدرة على الدفع، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، التغطية، التدفق النقدي.
- **نموذج 8C's:** يسمى هذا النموذج بنموذج السمات الثمانية، حيث يختلف هذا النموذج عن نموذج السابق بأنه قام بإلغاء عامل التغطية وفي المقابل قام بإضافة عاملين هما الالتزام والائتمان ويتكون هذا النموذج من: الشخصية، المقدرة على الدفع، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، التدفق النقدي، الالتزام، الائتمان.
- **نموذج 9c's:** يختلف هذا النموذج عن نموذج 5C's بأن أضاف أربع عوامل أخرى وهي الثقافة، والتعويض، والتنافسية، والقرب، حيث يتكون هذا النموذج من: العميل، الغاية، السداد، الحماية، النظرة المستقبلية، الثقافة، التعويض، التنافسية، القرب.
- **نموذج 18C's:** يُعد هذا النموذج من النماذج التي تم الاعتماد عليها بهذه الدراسة لأنها أخذت بمزيج من عوامل النماذج السابقة، ومن أكثر نماذج الجدارة الائتمانية إحاطةً بمتغيراتها. وأضافت عليها بعض العوامل، وعرض هذا النموذج ثمانية عشر عاملاً لتحديد الجدارة الائتمانية للمقترض وهذه العوامل هي:

أ. **الشخصية والثقافة:** وتتضمن تقييم سلامة المقترض أو قطاع الصناعة الذي يعمل ضمنه، وتقييم المخاطر.

ب. **الأهلية:** وتتضمن دراسة القدرة على طرح منتج جديد محدد، والقدرة على تحقيق الأرباح.

ت. **استمرارية الإدارة:** وتعني توفر الضمانات الكفاية للحماية ضد حالات فقدان الأشخاص الرئيسين في الجهة الممولة.

ث. **القانون الأساسي للشركة:** أي أن يكون هيكل الشركة واضحاً.

ج. **الزبائن والمنافسة:** ويشمل تقدير الأسواق والظروف السائدة.

ح. **ضبط التكاليف الإضافية والنقد:** وهي القضايا الرئيسية التي تظهر في حال عدم نمو المبيعات أو تراجعها.

خ. **القدرة على التعاقد:** يجب أن يكون هناك تنوع كافٍ للأعمال لمواجهة حالات انكشافها.

د. **مصداقية الحسابات:** يجب أن تتوفر الموثوقية في الحسابات المدققة، وأن تكون سهلة التفسير، وأن توفر الوضوح.

ذ. **السبب أو الغاية ومدة القرض:** وينطوي على دراسة المخاطر المرافقة لمنح القرض، وفيما إذا كان واقعياً.

ر. **رأس المال الإجمالي المطلوب:** وهو ما يقضي باتباع منهجاً حذاً لتقدير التكاليف.

ز. **مساهمة البنك في رأس المال:** ويتضمن الأموال المتاحة التي ستكون خاضعة لالتزامات البنوك تجاه القطاعات المختلفة، والحد الأقصى الذي سيتم إقراضه لمقترض وحيد، ومستوى حقوق الملكية الماثل لدى المقترض.

س. **المساهمة في أرباح البنك:** فكلما ازدادت المخاطر ارتفع معدل الفائدة العائد للبنك، وهو ما يتطلب اعداد التنبؤات.

ش. **الالتزام:** وهو ما يقتضي توضيح مدى توفر الالتزام لدى المقترضين لتقييم احتمالات السداد.

ص. **الطوارئ:** ينبغي لجداول السداد أن تشمل جميع الاحتمالات بما في ذلك الالتزامات الطارئة.

ض. **التنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية:** ويجب أن يوضح المخاطر، وأن يثبت قدرة المقترض على سداد كل القروض.

ط. **التجارة الحالية:** وهو ما يتطلب دراسة قدرة الإدارة على تحقيق ذلك.

ظ. **ظروف التراجع:** ينبغي أن ينصب التركيز على التأكد من اكتمال الضمانات قبل سحب الأموال.

ع. **استمرارية التعاقد:** أي أن المقترضين سيحتاجون إلى إثبات قدرتهم على تأدية عهودهم تجاه قضايا معينة كالربحية والسيولة بشكل مستمر.

9. الدراسة الميدانية:

9.1 منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة قيد الدراسة؛ لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية[30]، ولأنّه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة باستخدام الدراسة الميدانية لمعرفة مدى استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة مصرف الوحدة)، ولأنَّ هذا المنهج يساعد في الحصول على بيانات ومعلومات أكثر واقعية، وذلك عن طريق جمع البيانات اللازمة وتفسيرها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تخدم فرضيات وأهداف الدراسة.

9.2 مُجتمع الدراسة:

تكون مُجتمع الدراسة من جميع الموظفين بإدارتي الائتمان والمخاطر بمصرف الوحدة وفروعه والبالغ عددهم (80) موظفاً[31]، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تمّ استخدام أسلوب المسح الشامل، لضمان نتائج أقرب وأكثر قابلية للتعميم، علما بأن نسبة الاستجابة كانت 79% بواقع (63) استبيان مسترجع وصالح للتحليل الاحصائي.

9.3 أداة الدراسة:

استخدم الباحثين الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات واستطلاع آراء المشاركين حول مدى استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة مصرف الوحدة).

9.4 أساليب تحليل البيانات:

تضمّنت استمارة الاستبانة (18) عبارة لقياس مدى استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة مصرف الوحدة)، مقاسة على مقياس ليكرت ذي الخمس درجات. وبعد عملية تجميع الاستمارات وترميزها، ثمّ إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، وتمّ تحديد طول خلية المقياس المستخدم في الدراسة كمّا هو موضح بالجدول (1)[32]:

جدول رقم (1): طول فترة الخلية في مقياس الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي

طول الفترة	مقياس الدراسة	الدرجة
من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفعة
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة	مرتفعة جداً

المصدر: (جبريل، 2016 : 53).

ولقد قام الباحثين بإعداد استمارة الاستبانة وإجراء تعديل على بعض العبارات لتتناسب مع أهداف الدراسة بناءً على ملحوظات بعض أعضاء هيئة التدريس (المحكمين) وتجريبها على مفردات العينة

الاستطلاعية بهدف اكتشاف أي غموض في طريقة صياغة العبارات وتعديل ما يلزم تعديله، وكانت العبارات واضحة وليس بها أي غموض. ومن ثم تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ونوع الاختبارات الملائمة لفروض الدراسة، وذلك عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). حيثُ استخدمت الدراسة الأساليب التاليـة:

- معادلة ألفا كرونباخ لمعرفة معدلات ثبات وصدق مقاييس الدراسة.
- مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسط الحسابي، وذلك بهدف معرفة متوسط إجابات المبحوثين على العبارات الواردة بالاستبيان، وتحديد الأهمية النسبية لكل محور على حدة.
- الانحراف المعياري لقياس مدى التشتت (التفاوت) في الإجابات المتحصل عليها عن القيمة المتوسطة لها.

9.5 ثبات وصدق الأداة:

يعرّف الثبات " أنَّ يكون الاختبار قادراً على أن يحقق دائما النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين على نفس المجموعة"[33].

ويُعرّف الصدق " بأنَّه ذلك الاختبار القادر على قياس السمة التي وضع من أجلها، وأنَّ الصدق يتحدد بخصائص وطبيعة المجتمع الأصلي الذي اشتقت منه معاملات الصدق فالاختبار الذي ثبت صدقه في المجتمع ثبت صدقه في مُجتمع أخر وبهذا المعنى فالصدق يعد نسبي "[34]. أي أنَّ الصدق الذاتي والجذر التربيعي لمعامل الثبات. بهذه المعادلة تم حساب صدق المقياس الذي استخدم في الدراسة، والجدول رقم (2) يوضح معاملات الصدق المستخرجة من معاملات الثبات، ومن خلال الجدول يلاحظ أنَّ معاملات الصدق لمُتغيرات الدراسة عالية تتراوح من (85 % إلى 96% تقريباً) في حين بلغ معامل الصدق لمقياس جودة التعليم العالي (0.98)؛ ممّا يدل على صدق مقياس الدراسة وأنه مُصمم فعلاً إلى ما يجب قياسهُ[35]

جدول رقم (2): معاملات ثبات وصدق مقاييس الدراسة

ت	المجموعات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	يقوم المصرف بالدراسة والبحث في المتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	%72	%85
2	يقوم المصرف بالتركيز على المتغيرات المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية. في المصارف التجارية الليبية	%81	%90

3	يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	%85	%92
4	يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	%77	%88
5	يقوم المصرف بالاهتمام بمتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	%93	%96
	جميع الفقرات	%95	%97

المعلومات معدة من برنامج SPSS.

9.6 اختبار صحة فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء اختبار صحة فرضيات الدراسة التي تبحث عن مدى استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة مصرف الوحدة)، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة الاحتمالية لفقرات الاستبانة لدى إجمالي أفراد مجتمع، ووصف النتائج المتعلقة بالدراسة:

9.6.1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية البديلة: يقوم المصرف بالدراسة والبحث في المتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (3) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (P)
يقوم المصرف بالدراسة والبحث في المتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية	3.4097	0.95460	%68.194	0.000

يتضح من الجدول رقم (3) أنَّ قيمة المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قد بلغت (3.4097)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.95460)، وكذلك بلغت قيمة p–value (0.05 > P= 0.000). وأن هذه الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 =∝)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وبالنظر إلى المتوسط الحسابي حول محور المجموعة الأولى (المتعلقة بالمقترض نفسه) لأفراد مجتمع الدراسة الذي بلغ (3.4097) نجد أنه أعلى من المتوسط مقياس الدراسة؛ وهذا يدل على وجود مستوى مرضٍ– إلى حدٍّ ما –من استخدام المتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصرف قيد الدراسة.

9.6.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية البديلة: يقوم المصرف بالتركيز على المتغيرات المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (4) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (P)
يقوم المصرف بالتركيز على المتغيرات المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	3.4167	0.95056	%68.334	0.000

يتضح من الجدول رقم (4) أنَّ قيمة المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قد بلغت (3.4167)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.95056)، وكذلك بلغت قيمة p-value (P= 0.000 < 0.05). وأن هذه الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (∝ = 0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وبالنظر إلى المتوسط الحسابي حول محور المجموعة الثانية (المتعلقة بنوعية نشاط المقترض) لأفراد مجتمع الدراسة الذي بلغ (3.4167) نجد أنه أعلى من المتوسط مقياس الدراسة؛ وهذا يدل على وجود مستوى مرضٍ– إلى حدٍّ ما – من استخدام المتغيرات المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصرف قيد الدراسة.

9.6.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية البديلة: يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (5) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (P)
يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	**3.4931**	**0.95148**	**%69.862**	**0.000**

يتضح من الجدول رقم (5) أنَّ المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض بلغت (3.4931)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.95148)، وكذلك بلغت قيمة p– value (P= 0.000 < 0.05). وأن هذه الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 = ∝)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وبالنظر إلى المتوسط الحسابي حول محور المجموعة الثالثة (المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض) لأفراد مجتمع الدراسة الذي بلغ (3.4931) نجد أنه أعلى من المتوسط مقياس الدراسة؛ وهذا يدل على وجود مستوى مرضٍ– إلى حدٍّ ما –من استخدام المتغيرات المتعلقة بعوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصرف قيد الدراسة.

9.6.4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية البديلة: يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (6) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (P)
يقوم المصرف بدراسة المتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	3.5069	0.81829	%70.138	0.000

يتضح من الجدول رقم (6) أنَّ المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل بلغت (3.5069)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.81829)، وكذلك بلغت قيمة p– value (P= 0.000 < 0.05). وأن هذه الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 = ∝)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وبالنظر إلى المتوسط الحسابي حول محور المجموعة الرابعة (المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل) لأفراد مجتمع الدراسة الذي بلغ (3.5069) نجد انه أعلى من المتوسط مقياس الدراسة؛ وهذا يدل على وجود مستوى مرضٍ– إلى حدٍّ ما –من استخدام المتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصرف قيد الدراسة.

9.6.5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية البديلة: يقوم المصرف بالاهتمام بالمتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (7): نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الفرضية الفرعية الخامسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (P)
يقوم المصرف بالاهتمام بمتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	3.7222	1.09182	%74.444	0.000

يتضح من الجدول رقم (7) أنَّ المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض بلغت (3.7222)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.09182)، وكذلك بلغت قيمة p-value (P= 0.000 < 0.05). وأن هذه الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (∝ = 0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وبالنظر إلى المتوسط الحسابي حول محور المجموعة الخامسة (المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض) لأفراد مجتمع الدراسة الذي بلغ (3.7222) نجد أنه أعلى من المتوسط مقياس الدراسة؛ وهذا يدل على وجود مستوى مرضٍ– إلى حدٍّ ما –من استخدام المتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصرف قيد الدراسة.

9.6.6 اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية البديلة: يستخدم نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

الجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية.

الفرضية الرئيسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (P)
يستخدم نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.	3.5097	0.79596	%70.194	0.000

يتضح من الجدول رقم (8) أنَّ المتوسط الحسابي لمتغيرات نموذج الجدارة الائتمانية 18C's بلغت (3.5097)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.79596)، وكذلك بلغت قيمة p-value (0.05 > P= 0.000). وأن هذه الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (∝ = 0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وبالنظر إلى المتوسط الحسابي حول محور الفرضية الرئيسية لأفراد مجتمع الدراسة الذي بلغ (3.5097) نجد أنه أعلى من المتوسط مقياس الدراسة؛ وهذا يدل على وجود مستوى مرضٍ– إلى حدٍّ ما – من استخدام نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية بالمصرف قيد الدراسة. ولمعرفة مدى استخدام نموذج

الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية لأفراد مجتمع الدراسة، تمّ أيضاً إيجاد المتوسط الحسابي وترتيب الأهمية لمتغيرات نموذج الجدارة الائتمانية **18C's**، كما أنَّ متوسطات الإجابة تتراوح بين (2.9444) و(3.8056) وبالاعتماد على المتوسط المرجح للدراسة، قد جاءت العبارات مرتبة حسب الأهمية بناءً على المتوسط الحسابي كما يلي:

- يهتم المصرف بأن يكون للجهة المقترضة هيكل وقانون أساسي واضحاً قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.8056) وانحراف معياري (1.09073) .
- ينصب المصرف تركيزه على التأكد من اكتمال الضمانات قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (1.23796).
- يهتم المصرف بالتأكد من صدق التقارير المالية وأن يكون مصدق عليها من قِبل المراجع الخارجي قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.7778) وانحراف معياري (1.12405).
- يهتم المصرف بتحديد الأموال المتاحة للمقترض والتي ستكون خاضعة للالتزامات المختلفة للمصرف والقطاعات المختلفة الأخرى والحد الأقصى الذي يمكن إقراضه للمقترض، وتحديد مستوى حقوق الملكية الماثل لدى المقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.7222) وانحراف معياري (1.08525).
- يهتم المصرف قبل منح التسهيلات الائتمانية بمدى التزام المقترض وتقييم احتمالات سداده" بمتوسط حسابي (3.6667) وانحراف معياري (1.06904).
- يهتم المصرف بتحديد مدى قدرة المقترض بأثبات قدرته على تأدية عهودهم اتجاه قضايا معينة كالربحية والسيولة بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (3.6389) وانحراف معياري (1.07312).
- يهتم المصرف بعوامل الأهلية والقدرة على طرح منتج جديد وتحقيق أرباح لدى المقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.5833) وانحراف معياري (1.26083).
- يهتم البنك بعوامل الطوارئ بحيث يكون جدول السداد يحتوي على جميع الاحتمالات بما في ذلك الالتزامات الطارئة قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.5556) وانحراف معياري (0.99841).
- " يهتم المصرف بالتنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية للمقترض وتحديد قدرته على سداد كل القروض قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.5556) وانحراف معياري (1.05409).
- يهتم المصرف بمعرفة السبب أو الغاية من طلب القرض ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا الغرض قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.4444) وانحراف معياري (1.22927).

- يقوم المصرف بأتباع منهجاً حذراً لتقدير التكاليف الخاصة بنشاط التجاري للمقترض لمعرفة مدى واقعية ومقدار راس المال المطلوب قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.4167) وانحراف معياري (1.33898).
- يهتم المصرف بالتنبؤ للمقترض بأن تكون أرباحه معقولة بالمستقبل فكلما ارتفعت الأرباح ازدادت المخاطر قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.3889) وانحراف معياري (1.29345).
- يهتم المصرف بالتنويع في الإقراض لجهات وقطاعات مختلفة قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.3611) وانحراف معياري (1.15022).
- يهتم المصرف بمدى استمرارية إدارة الأشخاص الرئيسين للجهة الممولة قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.3056) وانحراف معياري (1.26083).
- يهتم المصرف بمدى نمو المبيعات للمقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.3056) وانحراف معياري (1.26083).
- يهتم المصرف بتحديد مدى قدرة إدارة المقترض على تحقيق الهدف من التجارة الحالية قبل منح التسهيلات الائتمانية". بمتوسط حسابي (3.2500) وانحراف معياري (1.15573).
- يهتم المصرف بتقدير ودراسة الأسواق والمنافسة والظروف السائدة للمقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (3.2222) وانحراف معياري (1.37552).
- يهتم المصرف بالعوامل الشخصية والثقافية للمقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية" بمتوسط حسابي (2.9444) وانحراف معياري (1.51081).

10. الخاتمة:

10.1 نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يقوم المصرف بالدراسة والبحث في المتغيرات المتعلقة بالمقترض نفسه قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

- أَنَّ المصرف يقوم بالتركيز على المعايير المتعلقة بنوعية نشاط المقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.
- يقوم المصرف بتطبيق المتغيرات المتعلقة بدراسة عوامل سداد القرض الخاصة بالمقترض قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.
- أَنَّ المصرف يقوم بدراسة المتغيرات المتعلقة بحجم القرض المطلوب من قبل العميل قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.
- أَنَّ المتغيرات المتعلقة بشروط التعامل مع المقترض لها دوراً مهماً قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية بالمصرف قيد الدراسة.
- أَنَّ المصرف يستخدم نموذج الجدارة الائتمانية 18C's في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

10.2 توصيات الدراسة:

بعد الاطلاع على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإننا نستخلص عدداً من التوصيات التي نرى أنَّها تُسهم في حل مشكلة البحث، ومن أهم تلك التوصيات:

– يجب على المصارف التجارية الليبية زيادة الاهتمام بنموذج الجدارة الائتمانية 18C's قبل اتخاذ أي قرار ائتماني.

– ضرورة تركيز المصارف على تقوية الخبرة المصرفية لموظفيها.

– ضرورة اعتماد المصارف عند التوظيف في إدارة الائتمان على المؤهلات الاقتصادية وهذا من أجل زيادة كفاءة العاملين.

– يجب ان تولى الزيارة الميدانية أهمية كبرى في تدعيم مصداقية البيانات المالية للعميل.

– ضرورة حرص الموظف في إدارة الائتمان على الولاء لوظيفته بالمصرف.

– يجب على المصارف التجارية الليبية الاهتمام أكثر بالتنبؤ للمقترض بأن تكون أرباحه معقولة بالمستقبل فكلما ارتفعت الأرباح ازدادت المخاطر قبل منح التسهيلات الائتمانية".

– يجب التركيز أكثر بالتنويع في الإقراض لجهات وقطاعات مختلفة قبل منح التسهيلات الائتمانية.

– يجب الاهتمام أكثر بمدى استمرارية إدارة الأشخاص الرئيسين للجهة الممولة قبل منح التسهيلات الائتمانية.

– يجب زياد الاهتمام بمدى نمو المبيعات للمقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية.

– تحديد بشكل أدق بمدى قدرة إدارة المقترض على تحقيق الهدف من التجارة الحالية قبل منح التسهيلات الائتمانية.

– يجب الاهتمام بشكل أكبر بتقدير ودراسة الأسواق والمنافسة والظروف السائدة للمقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية.

– يجب الاهتمام بالعوامل الشخصية والثقافية للمقترض قبل منح التسهيلات الائتمانية.

11. قائمة المصادر والمراجع:

[1] العمار رضوان، حسين قصيري، حسين. (2016)."دراسة تحليله نقدية لعوامل الجدارة الائتمانية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (38)، العدد (3)، ص ص 247 – 267

[2] الزعبي وآخرون، وليد خلف، سالي نبيل، ساري ملاحيم، (2023)."مؤشرات الجدارة الائتمانية وفق نموذج (PRISM) وفاعلية قرارات منح الائتمان في البنوك الإسلامية في الأردن.

[3] رضوان العمار، حسين قصيري، (2015)."دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (37)، العدد (2)، ص ص 317 – 335.

[4] شريط عابد، بنية صابرينة، (2018)."أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب Cs5 على اتخاذ القرار الائتماني". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد(4)، العدد (2)، ص ص 107 – 120.

[5] رضوان العمار، حسين قصيري، (2015) مرجع سابق.

[6] أبي محمود، احمد عبد الهادي، (2015)."دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (37)، العدد (6)، ص ص 265 – 285.

[7] حسان الدباس، (2014)."العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية". رسالة ماجستير، سوريا: جامعة دمشق (167).

[8] Fredrick Robert. (2013). "Effect of Credit risk management practices on lending portfolio in Kenya". Research published in the European Jornal of Business and Management, no

[9] Gapko, Petr. Smid, Martin,(2012)."Dynamic Mult- Factor Credit Risk Model with Fat-Tailed Factors". Journal of Economics and Finance, Vol no. (62), Issne no.(2),

[10] Gapko, Petr. Smid, Martin,(2012)."Dynamic Mult- Factor Credit Risk Model with Fat-Tailed Factors". Journal of Economics and Finance, Vol no. (62), Issne no,(2).

[11] جمعة محمود عباد، خلود علي الرشدان، (2010)."أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية". مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (16)، العدد (4)، ص ص 73 -108.

[12] Yeung, G.(2009). "How Banks in China Make Lending Decision", Journal of Counterparty China, Vol. (18), No (59), 285 – 302

[13] أمجد عزت عيسى، (2004)."السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين". رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

[14]Jacobson, T. (2003). "Bank Lending Policy and Value at Risk". Journal of Banking and Finance, v27-no 4.London .

[15] الجزراوي والنعيمي (2010)، بعنوان "تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة"

[16] الموسوي (2010)، بعنوان "تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الإئتمان المصرفي"

[17] دعاء محمد زايدة، (2006)."التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني". رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.

[18] فليح حسن خلف، (2006)." النقود والمصارف". الطبعة الأولى، الأردن: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

[19] أسامة عبدالخالق الانصاري، (1994). "إدارة المصارف التجارية والإسلامية". مصر: جامعة القاهر www.kotobarabie.com.

[20] ايمان انجرو، (2007)."التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض". رسالة ماجستير، سوريا: جامعة تشرين.

[21] عدنان تاية النعيمي، (2010)." إدارة الائتمان". الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

[22] ايمان حابس، (2011). "دور التحليل المالي في منح القروض". رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة قصادي مرباح ورقلة.

[23] يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلك والدوري، (1999). "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية". طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.

[24] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن والدوري، (2008)."إدارة البنوك". الطبعة الرابعة، عمان: دار وائل للنشر.

[25] Koch, T.W and Scott, M.S. (2005). "Bank Management, Analyzing Bank Performance". 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York.

[26] محمد داود عثمان، (2008)."أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك". أطروحة دكتوراه، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

[27]خلف محمد حمد، وعماد محمد عبد اللطيف، (2018). " محددات الجدارة الائتمانية في الاقتصاد الجزائري". مجلة الدنانير، العدد (14)، ص ص 84 – 110.

[28] رضوان العمار، حسين قصيري، (2015) مرجع سابق.

[29] Carey, Tony.(2014)."The 18 'C's of Credit Assessment – Basic Considera". www.cooney,carey.ie.

[30] Hussey, J. and Hussey, R.,1997. Business Research. London : Mac Millan Business

[31] نائب مدير إدارة المحاسبة بالإدارة العامة لمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

[32] جبريل، وائل محمد .2016. دراسات إدارية معاصرة، مشكلات واقعية وحلول عملية. عمان: كنوز المعرفة.

[33] ابتسام صاحب موسى الزويني، (2014). " القياس والتقويم". قسم اللغة العربية، كلية التربية الأساسية، الحلة: جامعة بابل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[34] نفس المرجع السابق.

[35] جبريل، (2016) مرجع سابق